

الإجابة النموذجية لامتحان مقياس التنمية الاقتصادية والملكية الفكرية والصناعية**الجواب الأول: (3 نقاط)**

تنقسم حقوق الملكية الفكرية إلى قسمين ويتضمن كل قسم مجموعة من الحقوق نوردتها فيما يلي:

1/ **حقوق الملكية الصناعية:** تتضمن براءة الاختراع، الرسوم والنماذج الصناعية، العلامة التجارية، الاسم التجاري.

2/ **الحقوق الأدبية والفنية:** حقوق المؤلف، الحقوق المجاورة.

الجواب الثاني: (5 نقاط)**الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية**

- النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، والمفهوم العكسي له هو الركود

الاقتصادي، أما التنمية الاقتصادية فهي ظاهرة مركبة؛ تتضمن النمو الاقتصادي مقروناً بحدوث تغيير في الهياكل

الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والمفهوم العكسي لها هو التخلف.

- تشير التنمية إلى البلدان النامية أما النمو فيشير إلى الدول المتقدمة.

- التنمية الاقتصادية تتطلب نوعاً من التوجيه والتنظيم والقيادة لتوليد قوى التوسع والمحافظة عليها، أما النمو

الاقتصادي هو نتيجة لجهود التنمية الاقتصادية.

- التنمية الاقتصادية وليدة إجراءات وخطط مدروسة لا تتأثر بمصادفات عابرة ولا تتم إلا عبر أجيال من العمل

الهادف بإرادة فاعلة وواعية، أما النمو الاقتصادي فيكون وليد مصادفة أو ظروف عابرة تسمح بالتغيير الإيجابي في

حجم الناتج الوطني أو الصادرات.

- النمو الاقتصادي يسبق التنمية فهو ظاهرة تحدث على المدى القصير، في حين التنمية لا تحل إلا على المدى

الطويل.

- مجرد ارتفاع الدخل الفردي لا يعني أن المجتمع قد حقق شروط التنمية الاقتصادية الحقيقية الشاملة، إضافة إلى

ذلك فإن مفهوم التنمية أوسع من النمو، فالأخير يقتصر على التغيير الكمي والإيجابي، أما الثانية فتتضمن التغيير

الكيفي والكمي.

الجواب الثالث: (12 نقطة)

مقدمة: تتضمن تمهيد عام ينتهي بطرح إشكالية (1ن)

أولاً: دعم الإبداع ومسايرة التطور الاقتصادي (1ن)

تُعد لنا الدول المتقدمة كثيراً من الأدلة، والتي تراها حججاً دامغة في إثبات الأهمية الكبيرة لتشجيع الاختراعات

في تطوير عدد من القطاعات الصناعية، بينما في المقابل تؤكد الدول النامية غير مرة أن العامل الرئيسي للنمو

الاقتصادي يكمن في تطوير أهلية القدرة التكنولوجية.

وعليه؛ سنتناول أهمية حماية حقوق الملكية الصناعية في دعم الإبداع ومسايرة التطور الاقتصادي تبعاً لنظرة

كل جانب، وذلك على النحو الآتي:

أ/ تعزيز التنمية الاقتصادية بتشجيع وتطوير الاختراعات(1ن)

تتم أهمية نشر المعلومات والإفصاح عنها في أنها تقدم أفكاراً للمختصين في صناعات أخرى؛ ففتيح لهم فرصة اكتشاف طرق جديدة للاستخدام، وإذا لم يطلع العامة والمختصون على التكنولوجيا الجديدة التي تمت حمايتها ببراءات الاختراع فلن يمكن تحقيق المزيد من الابتكارات التي تتسم بالكفاءة والفعالية، وهو ما يوفر عليهم الجهد والوقت والمال، كما يجنبهم تكرار نفس الاختراعات.

وفي المجال التكنولوجي كذلك تظهر أهمية براءة الاختراع جلية؛ نظراً لتطبيقاتها عن قرب لنتائج البحث والتطوير؛ وهوما لا تستطيع مؤشرات أخرى توفيرها، بالإضافة إلى أنها تغطي بشكل كلي معظم المجالات التكنولوجية، كما أن التغطية الجغرافية الكبيرة من طرف براءات الاختراع تبين مدى أهميتها من جانب الدراسة الاقتصادية والتكنولوجية .

ب/ تسهيل عملية نقل التكنولوجيا(2ن)

تتفاوت الدول النامية في مسألة كفاية رأس المال في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ بين من تمتلك رأس المال، ومن يعوزها، بيد أنها تشترك كلها في عجزها عن تحقيق هذا الهدف، لما ينقصها من تكنولوجيا وخبرات فنية، فلا يترك لها من سبيل الا اللجوء للدول المتقدمة، والمصادر الأجنبية ساعية للخبرة الفنية لتحقيق تنميتها الاقتصادية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى خلق حالة من التبعية، وحتى تظل التبعية قائمة، والحاجة مستمرة؛ فإن الدول المتقدمة تحاول بشتى الطرق المحافظة على الآليات التي تحقق لها هدف استمرارية التبعية، ولا خلاف أن أهم هذه الآليات هي التكنولوجيا. لذا تحاول الدول النامية انتاج التكنولوجيا، وإن كان هذا بالأمر المتعسر عليها، فهي تجتهد في نقلها، وتجعل من نقل التكنولوجيا قضية محورية بالنسبة إليها؛ غير أن المفارقة هنا أن المسائل الأكثر أهمية لدى هذه الدول قد لا يكون مدى تشجيع الملكية الفكرية على التجارة؛ بل كيف تساعد عناصر الملكية الفكرية في الوصول إلى التكنولوجيات اللازمة لتنميتها.

والقصد بنقل التكنولوجيا هنا هو شراء المعرفة المؤدية إلى الصناعة بواسطة ترخيص، أو تنازل يمنحه مالك التكنولوجيا للمتلقي لقاء مقابل يتفق عليه، أو العملية الفكرية التي تقوم بين مورد التكنولوجيا ومستوردها، أو متلقيها؛ بحيث يتوجب على المورد أن يتيح فرصة للمستورد للوصول إلى معلوماته وخبراته، كما ويتوجب عليه أن يقربها ويوفرها للمستورد.

الواقع أن الأمر ليس بذلك اليسر المتوقع، فهناك جملة من القيود التي تتضمنها عقود نقل التكنولوجيا، والتي يفرضها مورد التكنولوجيا على متلقيها عند إبرام العقد، والتي يكون من شأنها تقييد حرية المتلقي في العديد من المجالات؛ سواء من حيث استعمال التكنولوجيا أو تسويق الإنتاج أو إدارة المشروع أو اختيار العاملين أو تطويرها...إلخ.

ورب ضارة نافعة، فتعدد الشركات المالكة للتكنولوجيا، والمنافسة الشديدة التي أضحت سمة بارزة بينها، وبحثها عن فتح أسواق جديدة في الدول النامية؛ قد أتاح أمام الدول النامية فسحة لتفاوض تلك الشركات، غير أن تحقق هذه العملية بنجاح يستوجب وجود سياج قوي من الحماية لكافة عناصر الملكية الفكرية والصناعية في الدول النامية، وذلك حتى تزيد فرص نقل تلك التكنولوجيا، وإتاحتها بشروط أفضل، وأسهل.

فمع وجود حماية ضعيفة للملكية الفكرية فإن الشركات متعددة الجنسيات خاصة ستفضل الاستثمار المباشر في شكل شركات مملوكة لها بالكامل، فتبقى التكنولوجيا حبيسة بين الشركة الأم والفروع التي أنشأتها، أما إن كانت الحماية قوية؛ فالشركات الأم تفضل الاستثمار في شكل مشاريع مشتركة مع العنصر المحلي؛ وهذا الأخير سيكون مشاركاً ومطلعاً على التكنولوجيا المستخدمة، وقد يقوم بعملية انتاجها وتطويرها.

ثانياً: جذب الاستثمار.....(1.5ن)

لا نُذيع سراً حين نتحدث عن الدور الهام الذي أضحى يلعبه الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء في عملية التنمية الاقتصادية، وكيف أن الدول تتسابق في وضع ترسانة من التشريعات والضمانات، التي تسعى من خلالها إلى توفير المناخ السياسي والقانوني المناسب على جذب الاستثمارات، ولن يستكمل ذلك المناخ دون تقرير حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية.

وفي ذات السياق أيضاً لا ينكر أحد الدور البارز للاستثمارات الأجنبية في دفع عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية، حيث تشير الدراسات التي ركزت على بحث العلاقة بين حماية الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن الحماية القوية للملكية الفكرية في دولة ما قد يشجع الشركات الأجنبية على القيام بالاستثمار في هذه الدول.

أما عن توزيع منتوجات المستثمرين، فإن حدوث التنمية الاقتصادية ومعدلاتها يتوقف أيضاً إلى حد معين على حجم اتساع السوق؛ فاتساع حجم السوق يعني كثرة الطلب على السلع والخدمات، وهذا ما يدفع المستثمرين إلى زيادة الإنتاج والاستثمارات، مما يضمن لهم توزيع منتجاتهم، وزيادة أرباحهم، وبالتالي شحذ الهمم إلى الابتكار والاختراع.

ثالثاً: تحسين إنتاج السلع وتقديم الخدمات.....(1.5ن)

لا شك أن حقوق الملكية الصناعية تُعد من الوسائل الهامة لإنجاح أي مشروع اقتصادي، فهي تجذب العملاء وجمهور المستهلكين، لقيام هذه الحقوق بوظيفة مزدوجة في آن واحد؛ فهي تخدم مصلحة التاجر أو الصانع أو مقدم الخدمة باعتبارها وسيلة لتمييز سلعهم، وخدماتهم، ومحلاتهم عن الغير، ومن جهة أخرى تخدم مصلحة المستهلكين بتعرفهم على السلع التي يفضلونها.

إن تفاني المنتجين للسلع ومقدمي الخدمات في ابتكار الرسوم الجذابة، والنماذج، وصرف الأموال الطائلة في سبيل الحصول عليها دليل واضح لما للرسوم والنماذج الصناعية من أهمية كبرى في جذب العملاء، وفائدة عملية في مجال المنافسة بين التجار والمنتجين.

وقد فطن التجار أيضاً إلى أهمية العلامات التجارية في جذب الزبائن، وتسويق المنتجات، وتحقيق الأرباح، فاستعمالهم للعلامات التجارية يؤدي إلى ترويج السلع، والخدمات داخل البلد، وفي الخارج، مما يؤثر إيجابياً في الاقتصاد الوطني، من خلال زيادة الانتاج والعمالة، وزيادة الإيرادات الضريبية للدولة، وتحسين المستوى المعيشي للسكان.

رابعاً: تشكيل معالم الثقافة الاستهلاكية.....(1.5)

تلعب حماية حقوق الملكية الصناعية دوراً مهماً في ضمان حقوق المستهلكين من ضروب الغش والاحتيال حول مواصفات البضائع والخدمات، وذلك من خلال الرجوع على هؤلاء رجوعاً قانونياً مناسباً لتحديد مسؤوليتهم عن آثار تضليل جمهور المستهلكين.

وتظهر أهمية كل من العلامة التجارية والمؤشرات الجغرافية من خلال وجهين: الوجه الأول: أنها أداة لنفاذي مشكلة نقص المعلومات لدى مستهلكي السلعة، والثاني أنها وسيلة فعالة للحفاظ على الإرث الثقافي، والمعرفة التقليدية؛ فتشكل بذلك جزءاً مهماً من اقتصاد هذا المجتمع وثقافته.

خامساً: المساهمة في زيادة وتنويع مداخيل خزينة الدولة.....(1.5)

إن حق الملكية الفكرية هو حق ذو طبيعة مزدوجة؛ فهو من جهة حق معنوي، ومن جهة أخرى حق مالي، هذه الأخير الذي يعود بالنفع المالي نتيجة استغلال صاحب الحق له، لا سيما حقوق الملكية الصناعية، والحال أنه النفع الذي يستفيد منه صاحب الحق يستفيد منه أيضاً خزينة الدولة التي ينتمي إليها صاحب الحق، أو التي يستثمر فيها حقه، وذلك لارتباط استغلال حقوق الملكية الفكرية بضرورة تسديد صاحب الحق جملة رسوماً تحددها القوانين السارية في تلك الدول، وهذه الرسوم التي يلزم صاحب الحق الفكري لا تقتصر عند حد تسجيل حقه بل تتعداه إلى استثماره، ولا يخفى لما تلك الرسوم والضرائب من أهمية في زيادة وتنويع مداخيل خزينة الدولة، الأمر الذي يساهم في تنميتها الاقتصادية.

خاتمة: تتضمن خلاصة عامة (1ن)